كلمة ونص

ميشيل خياط

العنب المنهوب والمستهلك المحروم

ذكرني «فيسبوك» كعادته بفكرة كتبتها منذ عدة سنوات قلت فيها إن مؤسسات التدخل الإيجابي هي الحل لفوضى الأسواق، وهي السبيل إلى أسعار موثوقة تحمي المنتجين وتصون حقوق المستهلكين، إذ توفر لهم سلعاً ومنتجات بأسعار من دون ابتزاز واحتكار وأسعار فاحشة.

ومن المؤسف أن هذه الذكرى لم تنفعني بل صبت على ما كتبت جام غضب كثر، قالوا إن تلك المؤسسات تبيع حالياً بأسعار أغلى من الأسواق، سواء الخضار والفواكه أم السلع المختلفة.

حزنت لأنني كنت واحداً ممن دعوا في منتصف السبعينيات إلى إحداث الشركة العامة للخضار والفواكه، وأنجزت تحقيقات صحفية عديدة تقصيت من خلالها الغبن الذي يتعرض له الفلاحون إذ يبيعون تفاحهم -على سبيل المثال- بنصف ليرة حسب أسعار ذاك الزمان، في حين أنه يباع على العربات بليرة وفي دكاكين «الخضرجية» بليرة ونصف الليرة.!

ولكم أبهجني صدور مرسوم إحداث الشركة العامة للخضار والفواكه في عام ١٩٧٧ وقد نص على أن دورها الأساسي أن تكون جسراً بين حقول المنتجين وأيدي المستهلكين، بعيداً عن أي أرباح طفيلية.

وخلال ما يقرب من نصف قرن دمجت مع عدة مؤسسات تموينية وباتت تعرف اليوم بالسورية للتجارة وهي تملك أكثر من ألف من الصالات التي تبيع كل شيء حالياً.

وباتت أسيرة المستثمر!

ومن الأمثلة الصارخة على فقدانها لدورها حسب مرسوم أحداثها، قصة العنب هذا العام.

فمنذ بداية الموسم يبيع العنب في تلك الصالات بثلاثين ألف ليرة سورية للكيلو غرام الواحد، وما يزال سعره يتراوح بين ٢٠ و١٥ ألف ليرة سورية، في تلك الصالات حتى الآن.

في ٤ آب الجاري نشرت جريدة «الوطن» تحقيقاً أضاء حقائق مهمة أثبتت أن الفلاح منهوب وأن المستهلك محروم، إذ جاء فيه أن مزارعي العنب في السويداء يبيعون الكيلو غرام الواحد من عنبهم الممتاز في حقولهم بأربعة آلاف ليرة للكيلو غرام الواحد...! أي بأقل من تكلفة الإنتاج وأدنى من السعر التأشيري المقترح وهو ٦١٠٠ ليرة سورية.

إنها لفاجعة كبرى في الحياة الإنتاجية لعدد كبير جداً من منتجي الخضار والفواكه، من العنب إلى البندورة ومن التفاح إلى البطاطا، هم يخسرون ويهاجرون إلى مهن أخرى، وتتصحر أراضيهم، ويرزح المستهلكون تحت وطأة أسعار مرتفعة تحرمهم من استهلاك تلك المنتجات أو ترهقهم مالياً.

إن غياب الحد الأدنى لأسعار الخضار والفواكه هو سبب هذه المشكلة الكبيرة في حياتنا الاقتصادية، ويتبدى ذلك بحدة مع التعديات لوجود إنتاج كبير يصل إلى المليون طن أحياناً، أو مع الزيت والزيتون.

لم ينأ عن هذا المأزق سوى منتجي القمح حالياً، فلقد ورثوا نهجاً حكيماً رأى النور في الماضي القريب، عندما أخذت الدولة على عاتقها تسويق القمح بسعر محدد يساوي تكاليف الإنتاج مع هامش ربح، وكان منتجو القمح قبل هذه الخطوة رمزاً لشظف العيش إذ كان القمح يباع بالقروش، وفجأة سعرته الدولة بخمس ليرات للكيلو غرام الواحد آنذاك، ما ساهم جدياً في اجتراح ما بات يعرف بمأثرة القمح السورية «قبل ابتلاء سورية بالخراب على يد الإرهاب».

وارتفع سعر الحد الأدنى للقمح حتى وصل هذا العام إلى ٥٥٠٠ ليرة سورية وهذا في مصلحة مئات آلاف منتجي القمح السوري.

إنها منجزاتنا وحري بنا أن نستفيد منها وأن نستلهمها في سياق السعي إلى حل لصعابنا المعيشية، أرى أن نسعى إلى تبني فكرة اعتماد حد أدنى لأسعار الخضار والفواكه لا يمكن التراجع عنه تحت ضغط كثرة العرض أولاً، وأن نتفق على أنه حتى لو لم تكن مؤسسات التدخل الإيجابي موجودة فإن علينا إيجادها لتلغي الأرباح الطفيلية وتبيع بسعر موثوق ورحيم، بعيداً عن الابتزاز والطمع.

مؤسسات تحمي المنتجين والمستهلكين.

التغطية تشمل رواد سوق الهال

تخديم كراج الراموسة بحلب بباصات النقل على مدار ٢٤ ساعة اعتباراً من اليوم

حلب- خالد زنكلو

سيغدو بإمكان المسافرين عبر محطة انطلاق الراموسة في الطرف الجنوبي من حلب، واعتباراً من اليوم الأحد، الوصول إليها من مركز مدينة حلب وبالعكس، على مدار ٢٤ ساعة، عبر باصات النقل العامة التي ستتولى المهمة وتضع حداً لمعاناة المسافرين إلى المدن السورية والقادمين منها.

كما سيصبح بمقدور رواد سوق الهال المتاخم لكراج الراموسة، وكذلك سكان الأحياء المجاورة لمسير الباصات، وخصوصاً القريبة من الكراج وعلى جانبي أوتستراد الراموسة، الوصول إلى مقاصدهم بيسر وسهولة مع بدء تسيير الباصات اليوم.

الإجراء المهم، يتمثل بتخصيص عدد ملائم من باصات الاستثمار العاملة على خطوط النقل الداخلي على خط كراج الراموسة، وبما يتناسب مع تلبية احتياجات الخط، إضافة إلى تحديد مسار خط صلاح الدين- أوتستراد للوصول إلى كراج الراموسة، من لجنة السير في مجلس مدينة حلب، حسب ما ذكر مصدر في اللجنة لـ«الوطن».

مصدر آخر في مديرية النقل الداخلي وهندسة المرور بمجلس مدينة حلب، أوضح أن الباصات المخصصة لمحطة انطلاق الراموسة ستسير بشكل متواتر لتغطي المنطقة على مدار اليوم، نظراً لحاجة المسافرين إلى حافلات نقل على امتداد ٢٤ ساعة ذهاباً وإياباً، لمنع استغلالهم من سائقي تكاسي الأجرة الذين ينتهزون حاجة المسافرين لوسيلة نقل تقلهم إلى المحطة في الموعد المحدد ويتقاضون أسعاراً مرتفعة.

ولفت المصدر لـ«الوطن» إلى أن جدول تشغيل الباصات إلى كراج الراموسة سيسير وفق زمن قصير ومحدد، بحيث تصل الباصات إلى الكراج بمعدل باص واحد كل ١٠ دقائق، وذلك من السابعة صباحاً إلى ١١ ليلاً، وبمعدل باص واحد كل ١٥ دقيقة من ١١ ليلاً إلى السابعة صباحاً، وبذلك سيتمكن المسافرون من الوصول إلى الكراج أو العودة منه إلى وجهاتهم بشكل منتظم ومتواتر يلبي حاجاتهم الفعلية عبر وسائل النقل العامة.

وعلمت «الوطن» أنه جرى تخصيص نقطة مراقبة عند محطة انطلاق الراموسة لتسجيل وصول الباصات وفق الزمن المخصص لها، بما يضمن سير الخدمة وفق ما هو مخطط لها من الجهات المعنية ومحاسبة المقصرين عن أدائهم، بموجب الغاية التي وضعت من أجلها.

كما ستعتمد منظومة التتبع الإلكتروني «GPS» لمراقبة تقيد سائقي الباصات بالمواعيد المحددة لهم وضبط كميات المازوت المخصصة للباصات للحيلولة دون المتاجرة بها.

وكان مسافرون قد اشتكوا لـ«الوطن» أن سائقي سيارات التكسي العمومي يتقاضون تعرفة ركوب تتراوح بين ضعفين وثلاثة أضعاف التعرفة النظامية ليلاً، لعدم وجود حافلات نقل عامة تعمل على خط كراج الراموسة، لكن اعتماد مشروع باصات النقل العامة على الخط سينصف المسافرين ويمنع ممارسات السائقين الجائرة بحقهم.

جولات على خطوط جر المياه وإحالة المخالفين إلى القضاء

اللاذقية- عبير محمود

شدد محافظ اللاذقية عامر هلال على متابعة عمل اللجنة المختصة بالكشف على خطوط جر مياه الشرب وقمع التعديات، مشيراً إلى أن الجولات لمتابعة خطوط الجر ستكون دورية وستتم إحالة الضبوط المسجلة إلى القضاء.

وعقب جولات يومية يشرف خلالها المحافظ على عمل اللجنة التي يرأسها عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع المياه ومجالس المدن والبلدان بشار نديم أسد، أكد هلال على أهمية التدقيق الكامل في التعديات والضبوط المسجلة يومياً منذ بدء عمل اللجنة لقمع المخالفات وتقديم المخالفين إلى القضاء.

وأشار هلال إلى أن أي مخالفة تتم إزالتها عن خطوط الجر أو الضخ أو الشبكة وتتم إعادتها من جديد من المخالفين، تحال الضبوط فيها إلى الأمن الجنائي والقضاء، وذلك نتيجة الأثر السلبي الذي تشكله هذه المخالفات في عامة الناس بما يخص عدم وصول مياه الشرب إليهم.

وأوعز هلال إلى اللجنة بمتابعة العمل دورياً على كل خطوط الجر ومحاور الشبكة المائية من دون استثناء، ومحاسبة المخالفين وعدم الاكتفاء بتسجيل الضبوط.

وخلال الجولات اليومية للجنة، أكد مصدر لـ«الوطن»، أنه تم تنظيم عشرات الضبوط وإزالة مخالفات جسيمة مرتكبة على خطوط الجر، وتم ضبط مجموعة من التعديات تؤثر بشكل سلبي في المياه المستلمة إلى خزانات التجميع وبالتالي تنعكس سلباً على توزيع المياه للمحاور المستفيدة منها.

وذكر أنه تم ضبط منشآت صناعية ومزارع تستجر المياه من خطوط الشبكة منها على أوتستراد اللاذقية الدولي، وأخرى عند محاور منطقة جبلة وريفها.

وأشار المصدر إلى الإشراف المباشر من محافظ اللاذقية لضبط التعديات والتدقيق في ضخ المياه ونسب الهدر ومحاسبة المخالفين وفق القانون، مع التشديد على متابعة حملة اللجنة على كل خطوط الجر بدءاً من نبع السن.

وأكد أن الضبوط المسجلة منها ذات أقطار كبيرة تتسبب بكميات فاقد تصل إلى مئات الأمتار المكعبة في الساعة، وتمت إزالة المخالفات وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين.

وأشار إلى أنه خلال الجولات تم رصد وجود أعطال على الخطوط وتم التوجيه بإجراء صيانة فورية ولازمة، بما يسهم في تخفيف الفاقد وتحسين التغذية المائية للمناطق التي تتغذى من نبع السن في الأرياف والمدن على حد سواء.

ترميم سور الأربعين .. آخر ما تبقى من سور حمص القديمة

أعمال ترميم لإعادة الحياة لمركز المدينة

حمص ــ يوسف بدور

حفاظاً على تراثها وقيمتها الأثرية ولإعادة الألق والحياة لمدينة حمص يعمل مجلس المدينة على إعادة تأهيل وسط المدينة من خلال ترميم سور الأربعين آخر جزء باق من سور المدينة القديمة، إضافة للبرحين الشمالي والغربي بعد ما عانته حمص من دمار في مواقعها التاريخية والأثرية في وسط المدينة والأحياء القديمة.

وبين رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب أن مجلس المدينة يعمل على إعادة ترميم العديد من المواقع ضمن خطة إسعافية تم رصد ميزانيتها من وزارة الإدارة المحلية والبيئة لإعادة الحياة لمركز المدينة ولتعزيز النشاطات التجارية والسياحية والثقافية التي تتميز بها، مشيراً إلى أن سور الأربعين يعد من أهم المواقع الأثرية لكونه الجزء المتبقي من سور المدينة القديمة والمطل على ساحة الأندلس التي تخدم مجموعة من المباني الحكومية الخدمية.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت البواب إلى أن العمل يتم بالتنسيق والمتابعة مع دائرة الآثار والمتاحف بحمص، بهدف إحياء التراث وإعادة الحياة للموقع، مضيفاً: مجلس المدينة قام بترميم أجزاء من الآثار في المدينة، ومن أهمها سور الأربعين ومحيطه، حيث تم التعاقد مع مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية فرع حمص متاع ٣ للقيام بأعمال الترميم.

وشملت الأعمال ترميم السور بدءاً من مبنى ثقابة المهندسين شرقاً وصولاً إلى مدخل جامع الأربعين شمالاً إضافة لإعادة ترميم الأجزاء المتبقية من السور الغربي وترميم المداخل الرئيسية المطلة على بنك التمويل والمدخل المؤدي إلى مديرية الشؤون الاجتماعية الذي يعتبر مدخل السور الرئيسي وتمت إعادة القناطر الثلاث الرئيسية بارتفاع ٤.٢٥م مع الحفاظ على أماكن رمي السهام إضافة لترميم الأبراج الدفاعية، حيث تمت إعادة تأهيل وترميم الأبراج المتضررة بمواقعها السابقة بعد الكشف على أرضيتها من الآثار وتمت إعادة تشكيل البرج الشمالي بينماء المتر الأول من مداميك حجرية كبيرة والأجزاء العلوية من دبوس حجري على طبقتين وصولاً لارتفاع ٣.٥م للحفاظ على تناسب بصري مع الأبنية الحديثة المحيطة، ولإعادة الألق للتصميم بعد الحصول على موافقة دائرة الآثار على الارتفاعات المنفذة.

وأضاف: كما تم ترميم كتل الأدراج والساحات المؤدية إلى ساحة الأندلس المطلة على السور ضمن مشروع آخر لإضفاء طابع جمالي للسور وليكون العمل متكاملاً، مبيناً أنه تم التعاقد مع الشركة العامة للطرق والجسور لترميم الساحات والأرصفة بدءاً من الجهة الشرقية للسور وباتجاه جامع الأربعين من الجهة الغربية وفق دراسة تم اعتمادها من المحافظة وسيتم التنفيذ قريباً.

ونوه إلى أن تكلفة المشروع ٣٩٩ مليون ليرة خاضعة لفروقات أسعار وفقاً لتذبذبات أسعار المواد والمحروقات وارتفاع أجور الأيدي العاملة.

البواب أشار إلى أن العمل بالمشروع بدأ منذ نهاية كانون الأول الماضي وانتهى الشهر السادس من العام الحالي، حيث بدأ العمل بتنظيف الموقع من الأنقاض وفرز الأحجار الأثرية الموجودة ضمن الموقع لإعادة استخدامها، إضافة لترحيل بقية الأنقاض والأتربة، والكشف على الأساسات المتضررة وصبها وترميم الأجزاء المتضررة من السور وبناء الأجزاء المتهدمة وصولاً إلى ضرب السور بالرمل لبيان جمالية الحجر الأسود انتهاء بتكحيله.

ورأى أن هذا العمل يعد واحداً من الأعمال المتعددة التي قام بها مجلس المدينة بالتنسيق مع مديرية الآثار لترميم آثار المدينة والحفاظ على الطابع التراثي والجمالي الذي تتميز به حمص أم الأحجار السود.

مدير الآثار والمتاحف بحمص حسام حاميش بين أن سور الأربعين هو آخر جزء باق من سور مدينة حمص الأثري الذي كان يحيط بالمدينة القديمة من أربع جهات على شكل قريب من المربع ويمتد من قلعة أسامة بن منقذ «قلعة حمص» إلى حي الأربعين باتجاه الشرق إلى باب تدمر ثم جنوباً باتجاه باب الدريب ليلتقي بقلعة أسامة.

ولفت حاميش إلى أن سور حمص قد جدد أيام الأمويين وتعرض لزلزال مدمر عام ١٠٩٨ م وأعيد بناؤه في زمن نور الدين زنكي، وبالتالي فإن السور يحمل قيمة تاريخية مهمة وترميمه جزء من الحفاظ على تراث المدينة وآثارها التاريخية.